

تقرير

هذ اربعة أشهر تتكدس النفايات في شوارع الشمال، على خلفية إقفال مكب عدوة، هن دون انه يجد المعنيون والبلديات حلأ بينيا - صخياً يراعي المنطقة الفقيرة واهلها. الحل جاء أخيراً «على عك» بإنشاء مطمر للنفايات في الفوار (زغرتا). لترتفع الاحتجاجات الشعبية ضد المشروع ... وهد «تيار المستقبل»، بعدما تبين ان ملكية الارض تعود إلى مقربين منه، وان «مسوّقه» الأوله عند وزير البيئة هو الامين العام للنتيار

محمد خالد ملص

«ما دخل تيار المستقبل في شيء إلا أفسده»، هذا ما يتداوله أخيراً أبناء البداوي والمنجة ودير عمار، بعد علمهم بقرار مفاجئ اتّخذ لإنشاء مطمر للنفايات في الفوار (قضاء زغرتا)، ممّهنّين مقرّبين من التبار بالوقوف وراءه. اقتراح المطمر في المنطقة الواقعة على حدود طرابلس، جاء حلأً مؤقتاً لأزمة النفايات المتفاقمة منذ أشهر في مختلف مناطق الشمال الأزمة اشتدّت بعد إقفال مكب عدوة، الذي أعطى مالكوه مهلة فاقت السنّة أشهر للبلديات المستفيدة منه لإيجاد حلّ بديل. إلا أن البلديات المعنّية لم

احمد الحريري سوّقه لاعتماد مطمر الفوار لدى وزير البيئة

تاخذ الإنذارات المتتالية على محل الجد، بما أوحى وكان الأزمة كانت مفتعلة منذ البداية، وأن ثمة من أراد إيصالها إلى خواتيمها التي تشهدها اليوم.

في لقاء جمع عدداً من نواب الشمال أخيراً مع وزير البيئة فادي جريصاتي، لإيجاد حلول للأزمة، «ظهر» اقتراح مطمر الفوار. أحد النواب المشاريين أوضح له «الأخبار» أن «جريصاتي هو من طرح أرض

الفوار على النواب، على أن تكون مكباً مؤقتاً لنفايات 4 أقبسة، هي زغرتا والمنجة - الضنية والكورة ويشزي». قطعة الأرض المقترحة تقع على العقار رقم 121 في بلدة مجدلبا التابعة إدارياً لقضاء زغرتا... وهي أيضاً محاذية لطرابلس والبداوي ودير عمار. الاجتماع أعقبه

جريصاتي في اليوم التالي، بزيارة ميدانيّة للأرض المدوّى إنشاء المكب عليها، لكنّه واجه اعتراضاً شديداً من الأهالي، منعه من الوصول إلى المكاب.

الاحتجاج تحوّل إلى اعتصام مفتوح بدأه أبناء الفوار في الموقع المقترح، حيث نصبوا الخيم وأقترشوا الأرض،

تقرير

لجنة متابعة صيداوية لإقرار الحقوق المدنية: احتجاجات الفلسطينيين تتواصل في مخيمات صيدا

أوجيرو

مناقصة عمومية

لتوريد وتركيب بطاريات ومقومات في بعض المراكز الهاضفية لزوم هيئة أوجيرو

تدعو هيئة أوجيرو والشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختم وذلك لتوريد وتركيب بطاريات ومقومات في بعض المراكز الهاضفية لزوم هيئة أوجيرو .

يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز أوجيرو الرئيسي في بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية ، الطابق الأول - الغرفة ١٨ اعتباراً من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠١٩/٧/٢٣ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠١٩/٨/٦ .
تجري جلسة فئض العروض الساعة العاشرة تماماً من نهار الأربعاء الواقع فيه ٢٠١٩/٨/٧ .
ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة سر الطابق الثاني - الغرفة رقم ٢١٩ .

أهل خليخ

وفي اليوم السابع، تواصلت التحركات الاحتجاجية في صيدا وعين الحلوة والمية ومية ضد قرار وزير العمل كميل بو سليمان، بفرض حيازة الفلسطينيين إجازة عمل. خيمة الإعتصام عند مدخل الخيّمين، تحولت إلى ملجأ لعاطلين من العمل من اللاجئين الفلسطينيين، قبل القرار وبعده، وإلى مزار للقوى السياسية المتضامنة مع القضية الفلسطينية. بشكل لافت، لا يزال مشهد الوحدة بين مختلف الفصائل الفلسطينية والقوى الإسلامية والشباب المسلم، صامداً. تجمعات ومسيرات مشتركة ومبادرات فردية ومن أحزاب لتوزيع ولائم الطعام للمتعضمين وللأهالي لدعم قرار مقاطعة البضائع الليبنانية، لا سيما الخضر واللحوم. صيدا ويرغم تفاقم خسائرها الاقتصادية من المقاطعة، إلا ان جمهور التجار الوطني

والتنظيم الشعبي الناصري لا زالوا يدعمون التحركات التي بلغفها فلسطينيون يقيمون في المخيمات وفي المدينة. وككل يوم، جابت المدينة مساء امس مسيرة للسيارات والدراجات النارية ترفع رايات فلسطين وحزب الله وحركة أمل والتنظيم. خلاصة تضامن عاصمة الجنوب التاريخي مع القضية الفلسطينية واهلها منذ زمن معروف سعد، جسده الامين العام للتنظيم النائب أسامة سعد الذي اطلق مساء امس من مركز معروف سعد «مشروع وثيقة حول حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان». إذ دعا إلى اغتنام الفرصة للضغط نحو إقرار الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية كافة. الوثيقة استعرضت أسباب احقية الطعام للمتعضمين وللأهالي الفلسطينيين في لبنان بالحصول على حقوق العمل والتنقل والسكن والمكمل والتقاضي والمظاهر والحصول على بطاقة هوية «ما عدا الحصول على الجنسية والمشاركة

في وظائف الدولة». واعتبر في كلمة له أمام حشد من ممثلي القوى الفلسطينية والاحزاب الوطنية اللبنانية والنشطين، بأن الوثيقة «لدليل عمل في مواجهة المشروع الاميركي لتصفية القضية الفلسطينية». داعياً إلى «استثمار السوعي وتطوير الحراك الذي استدعاه قرار بو سليمان». اللقاء بتشكيل لجنة متابعة بين صيدا وعين الحلوة تخبّئ منها لجان اقتصادية واجتماعية وقانونية لوضع اقتراحات قوانين تعهد سعد بتقديمها إلى المجلس النيابي. وقبل بدء اللقاء، كان حشد من المحتجين بانتظار سعد في باحة المركز حيث استقبلوه بالطليل والهتافات منها «عين الحلوة بنقول، معك صيدا على طول» و«معروف وابو عمار رمز الثورة والنضال». فيما دعاهم سعد إلى ضبط التحركات وعدم الانجرار إلى الفوضى في المخيمات أو خارجها «لأنها تضر بالمطالب المحقة».



عزة سليمان»

استقبل رئيس الجمهورية ميشال عون، أخيراً، رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية بعد شهرين على بداية الإضراب. وبعد أسبوعين على توقيفه، وعلى إعلان البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية الدولية لاهتمامهما بقضايا الجامعة. كما جاء اللقاء بعد أسبوع على تعيين مدير في كلية الحقوق خارج الأصول القانونية التي تفرضها أنظمة الجامعة. رئيس الجمهورية أبلغ الرابطة أن الوضع الاقتصادي في لبنان يحول دون تحسين وضع الجامعة. بين العالير الدولية والأداء المحلي تجاذب العاشقين وتنافر الخائنين. فمع التوجهات الدولية الحديثة في إدارة المرافق الحيوية، يظهر مؤتمر اليونسكو للتعليم العالي وإعلان اليونسكو للحريات الأكاديمية كتصوّر أساسية تسعى من خلالها المنظمة الدولية لتكريس الإدارة الرشيدة للجامعات الرسمية بهدف المحافظة على جودة التعليم وعدالته أمام الفئات الاجتماعية المختلفة. ضمن جو من الحرية في الفكر والتعليم والبحث العلمي، تسوده الشفافية والنزاهة والحاسبة وتطبيق حكم القانون.

يشكل «حكم القانون» المعيار الأساس لتطبيق هذه التوجهات وضمان عدالة التعليم. هذه التوجهات المبنية على صحة تمثيل الفئات المختلفة المعنية بمرق التعليم العالي، المحتكر وفقاً للمنظومة التوافقية اللبنانية من الأحزاب الطائفية المسكدة بالحكم منذ اتفاق الطائف، والتي تبلورت بالتعميم رقم 2017/2. وقد أصدر رئيس الجامعة هذا التعميم للمحافظة على «المنافقة» في المراكز الأكاديمية. يتجلى دور حراك الجامعة في هذا السياق بظهور نسبة كبيرة من أساتذة الجامعة وطلابها غير الموافقين على الآلية التي بموجبها تدار الجامعة اللبنانية. لا يتفصل «حكم القانون» عن «ثقافة القانون» وهو التمثل بلغة مشتركة عامة لدى مختلف مكونات الشعب، حيث يصدر القانون الفاعل في المجتمع مكوناته بما يضمن التفاعل الإيجابي بين النص والممارسة التي لا يفترض أن تنحصر بنصوص شكلية خاوية على قياس أحزاب وطوائف. وتبدأ الثقافة بممارسة الشخصيات الاجتماعية بحيث تتحول إلى نموذج يحتذى به من المكونات الاجتماعية المختلفة. سياسيين وإعلاميين ورجال دين وموظفين رفسي الرتبة وأساتذة جامعات.

سلوك الوزراء، خلال فترة الإضراب ابتعد كل البعد الجاورة.

منبر

الجامعة اللبنانية بين «حكم القانون» و«ثقافة القانون»

الطائفية والحزبية بعيداً عن معيار الاختصاص في الكثير من المرات، وعن استخدام المركز الإداري مهما علا شأنه على قياس توازن مصالح ضيقة بعيداً عن عدالة القاعدة. فالقانون المطبق شرط أساسي، ولكن التطبيق الشامل على جميع المعنيين هو الشرط الضروري لدولة القانون. والحق المكرس هو أيضاً معيار أساسي، ولكن الاعتراف للجميع بحقوقهم هو الشرط الضروري للعدالة ولحكم القانون. والقرارات القضائية السريعة أمر ضروري، لكن تفعيل العمل القضائي لمصلحة كل المواطنين يبقى المفتاح الوحيد لضمان عدالة القانون.

فدولة الدستور فيها مجال إلى هامش الحياة السياسية، والعيونات القضائية مرتبطة بمحاصصة توافقية. واستقلال القضاء، مرهون بمبلغ مالي معترف به من السلطة السياسية، والإدارات العامة والبلديات ترفض تطبيق قرارات مجلس الشورى، ويجري فيها ابتداء ممارسات جديدة تحت ستار «العرف القانوني»... وغيرها من الممارسات بحجة وطن لم يبق منه إلا الاسم والشيد، هي دولة لا تعكس باي شكل حكماً للقانون.

أما في الجامعة اللبنانية ورابطة أساتذتها، فقد أظهر الحراك الأخير حاجة جموع الاساتذة لفهم القانون وآلية تطبيقه وكيفية تفسيره، عندما تكون النصوص غامضة أو القرارات والتعاميم مفاجئة وبخالفه للنصوص الأعلى، ولأهمية وجود سلطة قضائية لضمان حقوق المواطن، ذلك بسبب شعورهم بأهمية القانون وأبعاده وارتباطه المباشر بمصيرهم عندما تستخدم السلطة للحكم بالقانون بدل اعتماد حكم القانون. هذه النقاشات التي لم تستثن مختصاً أو غير مختص، شكلت ظاهرة مهمة ومؤسسة لمرحلة تستخدم السلطة للحكم بالقانون بدل اعتماد حكم القانون. هذه النقاشات التي لم تستثن مختصاً أو غير مختص، شكلت ظاهرة مهمة ومؤسسة لمرحلة تستخدم السلطة للحكم بالقانون بدل اعتماد حكم القانون. هذه النقاشات التي لم تستثن مختصاً أو غير مختص، شكلت ظاهرة مهمة ومؤسسة لمرحلة تستخدم السلطة للحكم بالقانون بدل اعتماد حكم القانون.

أما الاساتذة الحزبيين، فقد تماشى خطابهم مع خطاب قياداتهم الفوقية والتهكمية والتهويلية. إذ كانت لديهم جسارة التهم على الاساتذة، ولم يرتقوا إلى مستوى شجاعة الاعتذار. علماً ثقافة القانون لا يمكن أن تتفصل عن ثقافة الأخلاق والقيم العليا الاجتماعية.

* استاذة في كلية الحقوق - الفرع الفرنسي في الجامعة اللبنانية

طلاب «اللبنانية»، لانتزام حقوقه الفلاسطينيين المسلووه

اعتبر بيان له «طلاب في الجامعة اللبنانية»، أن «السلطة اللبنانية التي تحارب اليوم الطبقة العاملة الفلسطينية في نفسها التي تعمن في سياسات ذلّ وإفقار اللبنانيين والسوريين وكافة العاملات والعمال القاطنين ضمن حدود الدولة اللبنانية». ووصف الإجراءات الأخيرة لوزارة العمل بأنها «استكمال لسياسة تجزئة وعزل فئات المجتمع في لبنان عن بعضها البعض لاحوائها ومنع فكرة بداية أي حراك جماهيري موحد». واعتبر أن «ان حراك مخيماتنا، في الجوه، هو حراك ضد السلطة الطائفية واقتصادها التبعي الذي يمس كافة قطاعات الدولة اللبنانية من الصحة الى المواصلات مروراً بالتربية على رأسها جامعتنا اللبنانية».

البيان ذكر «السلطة اللبنانية بكافة مكوناتها أن حركتنا الطلابية التي طالما كان الفلسطينيون جزءاً فاعلاً من مسيرتها التضالية منذ الخمسينات، لم تبدأ بالوازنة ولن تقف عند حدود الجامعة الوطنية (...) وهي حركة سياسية في المقام الأول تضع نصب أعينها النضال ضد هذا النظام الطائفي وسياساته الاقتصادية التجزؤية والاجتماعية التمييزية التي طالما دفعت بطلابنا إلى الهجرة بحثاً عن حياة كريمة شأنهم شأن الشباب الفلسطيني». وشدّد البيان على «أننا كطلاب في الجامعة الوطنية اللبنانية سنقف بدأ واحدة مع احتجاجات شخيماتنا الفلسطينية في خضم تحركها لانتزاع حقوقها المسلووه، مطالباً بتلبية كافة مطالب انتفاضة المخيمات (...) وضمان الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتأمين العيش الكريم للفلسطينيين، وتعديل القانون 2010/129 لناحية إلغاء إجازة العمل ومنع اللاجئين الفلسطينيين الحق في مزاوله المهنّ الخرة، ووقف التمييز المركّب ضد اللاجئين الفلسطينيين وإصدار تعديل قانوني يسمح لهم بتمكك المقاربات (...)».

ووقع البيان طالبات وطلاب من كلية الحقوق والعلوم السياسية الإدارية - بيروت كلية العلوم الاجتماعية - بيروت، كلية الفلسفة - بيروت وصيدا، كلية علم النفس - بيروت وكلية العلوم

سعد بطرف
مسرح
وليفة حده
الأبنت
الفلسطينيين
صو ابيات
صلى
حشيلوه